

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير إدارة المشاريع



دور إدارة مشاريع الاقتصاد الدائري في قطاع البناء والهدم في تحقيق نظام تسليم مشروع متكامل دراسة تطبيقية

إعداد الطالب/

وعد حمود سعد الخالدي

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

أولاً: المقدمة

يمثل البحث العلمي العمود الفقري للتقدم المعرفي والتنموي في المجتمعات الحديثة، إذ يُعدّ الوسيلة المنهجية المنظمة التي يعتمد عليها الباحثون في إنتاج المعرفة، والتحقق من صحتها، وتوظيفها في خدمة الإنسان والبيئة. ولأن هذا النشاط الإنساني يتعامل مع الحقائق، والبيانات، والأفراد، والمؤسسات، فإنه لا يمكن أن يكون نشاطاً محايداً قيمياً، بل يجب أن تحكمه منظومة من القيم والمعايير الضابطة لسلوك الباحث في جميع مراحل عمله. وهنا تبرز أهمية ما يُعرف بـ "أخلاقيات البحث العلمي (Research Ethics)" باعتبارها الإطار القيمي الذي يضمن أن تُنجز الأبحاث بنزاهة وأمانة ومسؤولية.

تُعرّف أخلاقيات البحث العلمي بأنها مجموعة المبادئ والمعايير والقيم التي تحكم سلوك الباحث وتوجّه قراراته في مختلف مراحل البحث، بدءاً من اختيار الموضوع وصياغة المشكلة، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بنشر النتائج والإفصاح عنها. (Resnik, 2020) وتهدف هذه الأخلاقيات إلى حماية حقوق الأفراد المشاركين في البحث، وضمان النزاهة العلمية، وصون الثقة بين الباحث والمجتمع العلمي والمجتمع الأوسع. ويشير الباحثون إلى أن أخلاقيات البحث ليست مجرد قائمة من المحظورات، بل هي منظومة إيجابية توجّه الباحث نحو إنتاج معرفة موثوقة وذات قيمة، وتحميه في الوقت ذاته من الوقوع في الممارسات غير السليمة التي قد تضرّ بسمعته العلمية ومسيرته الأكاديمية.

تتأكد أهمية هذه الأخلاقيات بصورة خاصة في الأبحاث التطبيقية التي تتعامل مع بيانات ميدانية وأطراف بشرية، كما هو الحال في الدراسة الحالية التي تتناول دور إدارة مشاريع الاقتصاد الدائري في قطاع البناء والهدم في تحقيق نظام تسليم مشروع متكامل. فهذه الدراسة تعتمد منهجاً مختلطاً (Mixed Method) يجمع بين التحليل الكمي عبر استبانة موجهة للعاملين في القطاع، والتحليل النوعي عبر مقابلات شبه منظمة مع خبراء وقادة ومهندسي ومديري مشاريع. ومن ثمّ فإن التزام الباحثة بالمعايير الأخلاقية في التعامل مع هؤلاء المشاركين، وفي جمع البيانات وتحليلها وعرضها، يُعدّ شرطاً جوهرياً لمصداقية الدراسة وقبولها أكاديمياً.

يهدف هذا التقرير إلى تمكين الباحثة من فهم مبادئ أخلاقيات البحث العلمي وتحليل القضايا المرتبطة بها فهماً نقدياً معمقاً، ومن ثمّ تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً عملياً على موضوع بحثها. وينطلق التقرير من قناعة مفادها أن الالتزام الأخلاقي ليس عبئاً إجرائياً يُضاف إلى البحث، بل هو ركن أصيل في جودته ومنهجيته، يعزّز موثوقية النتائج، ويحمي المشاركين، ويرسخ ثقة المجتمع العلمي في الإنتاج المعرفي الناتج عن الدراسة. وسيعالج التقرير في أجزائه المتتابعة: أهمية أخلاقيات البحث، ومبادئها الأساسية، والقضايا الأخلاقية الشائعة، والقواعد واللوائح المنظمة لها، ثم التطبيق العملي المفصل على موضوع الدراسة، وصولاً إلى خاتمة تلخّص أبرز الاستنتاجات.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهميتها من كونها الضمانة الأساسية لجودة المعرفة المنتجة ومصادقيتها وقابليتها للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وبناء السياسات. ويمكن إبراز أهمية هذه الأخلاقيات من خلال عدة محاور مترابطة يتكامل بعضها مع بعض.

يتعلق المحور الأول بأثر الأخلاقيات على جودة النتائج وموثوقيتها. فعندما يلتزم الباحث بالأمانة في جمع البيانات وتسجيلها وتحليلها، فإنه يضمن أن النتائج التي يتوصل إليها تعكس الواقع الفعلي وليس تصوّراته المسبقة أو رغباته في إثبات فرضية معينة. أما حين تُزوّر البيانات أو تُنتقى بصورة انتقائية لدعم نتيجة محددة، فإن البحث يفقد قيمته العلمية تماماً، بل يصبح مضللاً قد يقود إلى قرارات خاطئة. ويشير (Resnik 2020) إلى أن المعايير الأخلاقية في البحث تعزّز الأهداف المعرفية للعلم نفسه، لأن قيمة مثل الصدق وتجنّب الخطأ هي في صميم السعي وراء المعرفة الموثوقة. وفي سياق الدراسة الحالية، فإن دقة البيانات المجمّعة من شركات المقاولات ومهندسي المشاريع هي التي تحدد ما إذا كان النموذج المعياري المقترح لربط ممارسات الاقتصاد الدائري بإدارة المشاريع قابلاً للتطبيق فعلاً أم لا.

ويتعلق المحور الثاني بحماية المجتمع والأفراد. فالبحث العلمي قد يتعامل مع بيانات حساسة تخصّ أفراداً ومؤسسات، وقد تترتب على نتائجه آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية واسعة. ومن هنا فإن الالتزام الأخلاقي يحمي المشاركين من أي ضرر قد يلحق بهم نتيجة كشف هويتهم أو إساءة استخدام معلوماتهم، كما يحمي المجتمع من نشر معرفة زائفة أو مضللة. وفي دراسة تتناول قطاعاً حيوياً مثل البناء والهدم، الذي يُعدّ من أكبر مصادر النفايات الصلبة عالمياً، فإن نتائج البحث قد تُسهم في توجيه سياسات إدارة الموارد والنفايات، ومن ثمّ فإن مصداقية هذه النتائج تنعكس مباشرة على رفاة المجتمع وسلامته بيئته.

ويتعلق المحور الثالث بتعزيز الثقة والتعاون داخل المجتمع العلمي. فالعلم نشاط تراكمي تعاوني يبني فيه الباحثون على أعمال من سبقهم، ويعتمد بعضهم على نتائج بعض. ولا يمكن أن يستمر هذا البناء التراكمي إلا في ظل ثقة متبادلة، تتأسس على افتراض أن كل باحث ملتزم بالأمانة والنزاهة في إنتاجه. فحين يلتزم الباحث بالإسناد الصحيح للمصادر، وعدم الانتحال، والإفصاح عن منهجيته بشفافية، فإنه يعزّز هذه الثقة و يتيح للآخرين التحقق من نتائجه والبناء عليها. والعكس صحيح، إذ إن حالة واحدة من سوء السلوك العلمي قد تُسقط الثقة في باحث أو مؤسسة بأكملها.

ويتعلق المحور الرابع بربط الأخلاقيات بموثوقية البحث العلمي، وهو ما يُعدّ جوهر العلاقة بينهما. فالموثوقية (Reliability) لا تتحقق فقط من خلال دقة الأدوات المنهجية وثباتها، بل تتأسس أيضاً على نزاهة الباحث في تطبيق هذه الأدوات. فأكثر الأدوات الإحصائية تطوراً، مثل النمذجة بالمعادلات الهيكلية (PLS-SEM) المستخدمة في هذه الدراسة، تصبح بلا قيمة إذا كانت البيانات المدخلة فيها مزوّرة أو مُتحيزة. ومن ثمّ فإن الأخلاقيات هي الشرط الذي لا غنى عنه لتحويل الإجراءات المنهجية إلى نتائج جديرة بالثقة. ويمكن القول إن البحث المنهجي بلا أخلاق هو بناء متقن الشكل فارغ من المضمون، بينما البحث الأخلاقي الرصين هو الذي يجمع بين سلامة الإجراء وصدق المخرجات.

وأخيراً، تكتسب الأخلاقيات أهمية خاصة في حماية الباحث نفسه ومؤسسته الأكاديمية. فالالتزام بالمعايير الأخلاقية يقي الباحث من الوقوع في مساءلات قانونية أو تأديبية، ويحفظ سمعته العلمية، ويضمن قبول بحثه في المجالات المحكّمة والمؤسسات الأكاديمية. وبذلك تتكامل المصلحة الفردية للباحث مع المصلحة العامة للعلم والمجتمع في إطار واحد قوامه الالتزام الأخلاقي.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تتأسس أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ الجوهرية التي تشكّل بمجموعها الإطار القيمي الذي ينبغي أن يلتزم به الباحث. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المبادئ، مع تعريف مختصر لكل منها ومثال توضيحي يقرّب معناه.

❖ الأمانة العلمية (Scientific Honesty/Integrity)

تعني الأمانة العلمية التزام الباحث بالصدق التام في عرض ما توصل إليه فعلاً، وعدم اختلاق بيانات أو نتائج، وعدم تحريف ما تشير إليه المعطيات، وكذلك نسبة الأفكار والاقتباسات إلى أصحابها الأصليين. فهي تجمع بين الصدق في تمثيل النتائج والأمانة في التعامل مع جهود الآخرين الفكرية. (Resnik, 2020)

مثال توضيحي: لو أن الباحثة في الدراسة الحالية وجدت أن نسبة من شركات المقاولات لا تطبّق ممارسات الاقتصاد الدائري بفاعلية، فإن الأمانة العلمية تقتضي عرض هذه النتيجة كما هي، حتى لو كانت تخالف الفرضية الرئيسية التي تتوقع وجود علاقة إيجابية. أما حذف هذه الحالات أو تعديل الأرقام لتأكيد الفرضية فيُعدّ خرقاً صريحاً للأمانة العلمية.

❖ 2. النزاهة (Integrity)

تشير النزاهة إلى الاتساق بين القيم المعلنة والسلوك الفعلي للباحث، والوفاء بالوعود والتعهدات، والحفاظ على الاستقامة في جميع التعاملات البحثية. فالباحث النزيه يحافظ على وعده لمن شاركوا في بحثه، ويلتزم بالإجراءات التي أعلن عنها، ولا يغيّر منهجيته بصورة انتهازية لخدمة نتيجة مرغوبة.

مثال توضيحي: إذا تعهّدت الباحثة للمشاركين في المقابلات بأن تُستخدم تسجيلاتهم لأغراض التحليل العلمي فقط، فإن النزاهة تقتضي عدم استخدام هذه التسجيلات لأي غرض آخر، وعدم مشاركتها مع جهات لم يُوافق عليها المشاركون.

❖ الموضوعية (Objectivity)

تعني الموضوعية سعي الباحث إلى تجنّب التحيز في تصميم البحث وتحليل البيانات وتفسير النتائج، والاعتماد على الأدلة والمعطيات بدلاً من المواقف المسبقة أو المصالح الشخصية. وهي تتطلب من الباحث وعياً ذاتياً بانحيازاته المحتملة، وسعياً منهجياً للحدّ منها.

مثال توضيحي: في الدراسة الحالية، قد تميل الباحثة لاعتقادها بأهمية الاقتصاد الدائري إلى تفسير إجابات المشاركين بصورة تدعم هذا الاعتقاد. والموضوعية تقتضي أن تُحلَّل البيانات وفق ما تشير إليه فعلاً، وأن تستخدم أدوات منهجية مثل تثليث المصادر (Triangulation) للحدّ من التحيز التأكيدي، وهو ما أشارت إليه الباحثة بالفعل في فصل المنهجية.

❖ السرية (Confidentiality)

تعني السرية حماية المعلومات الخاصة بالمشاركين والمؤسسات، وعدم الإفصاح عن هوياتهم أو بياناتهم الحساسة دون إذنهم، وتأمين تخزين البيانات بطريقة تمنع وصول غير المخولين إليها. وتُعدّ السرية من أهم الضمانات التي تشجّع المشاركين على تقديم إجابات صادقة وصريحة.

مثال توضيحي: عند مقابلة مدير مشروع في إحدى شركات المقاولات الكبرى، قد يكشف عن معلومات حساسة حول إخفاقات الشركة في إدارة النفائات. والسرية تقتضي عرض هذه المعلومة في التحليل دون ذكر اسم الشركة أو المشارك، باستخدام ترميز مثل "المشارك رقم 7" أو "شركة مقاولات متوسطة الحجم".

❖ الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

تعني الموافقة المستنيرة حصول الباحث على موافقة صريحة وواعية من المشاركين قبل إشراكهم في البحث، بعد إطلاعهم على أهداف الدراسة وطبيعة مشاركتهم والمخاطر المحتملة وحقهم في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. (Gallin, as cited in Enfield & Truwit, 2008) وهي تجسيد لمبدأ احترام استقلالية الأفراد وحقهم في تقرير المشاركة من عدمها.

مثال توضيحي: قبل بدء أي مقابلة في الدراسة الحالية، ينبغي على الباحثة أن تشرح للمشارك هدف الدراسة، وأن المشاركة طوعية، وأن البيانات ستستخدم لأغراض علمية مع حفظ السرية، وأن له الحق في رفض الإجابة عن أي سؤال أو الانسحاب كلياً، ثم تحصل على موافقته الصريحة (شفهية أو مكتوبة) قبل الشروع في التسجيل.

ويُضاف إلى هذه المبادئ الخمسة مبادئ مكملة مثل عدم الإيذاء (Non-maleficence)، والعدالة في اختيار المشاركين وتوزيع منافع البحث، والاحترام لكرامة الأفراد، والمسؤولية الاجتماعية للباحث تجاه مجتمعه. وتتكامل هذه المبادئ مجتمعة لتشكّل المنظومة الأخلاقية التي تضبط ممارسة البحث العلمي.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

على الرغم من وضوح المبادئ الأخلاقية، فإن الممارسة البحثية الفعلية تشهد كثيراً من القضايا والمشكلات التي تمثّل انتهاكات لهذه المبادئ، أو مواقف ملتبسة تتطلب حكماً أخلاقياً دقيقاً. وفيما يلي عرض لأبرز هذه القضايا مع أمثلة واقعية أو افتراضية توضّحها.

📌 الانتحال العلمي (Plagiarism)

يُعد الانتحال من أخطر صور سوء السلوك العلمي، ويعني نسبة أفكار الآخرين أو نصوصهم أو نتائجهم إلى النفس دون إسناد صحيح، سواء كان ذلك نسخاً حرفياً أو إعادة صياغة دون توثيق. ويشمل الانتحال أيضاً "الانتحال الذاتي (Self-plagiarism)"، وهو إعادة نشر الباحث لعمله السابق وكأنه جديد دون الإشارة إلى ذلك (Roig, 2015).

مثال توضيحي: لو نقلت الباحثة فقرة كاملة من دراسة Purchase et al. (2021) حول حواجز تطبيق الاقتصاد الدائري في قطاع البناء والهدم، وأدرجتها في إطارها النظري دون وضعها بين علامتي اقتباس ودون الإشارة إلى المصدر، فإن ذلك يُعد انتحالاً صريحاً، حتى لو كانت المعلومة صحيحة علمياً.

✍ تزوير البيانات وتلفيقها (Fabrication and Falsification)

التلفيق هو اختلاق بيانات أو نتائج لم تُجمع أصلاً، بينما التزوير هو تحريف بيانات حقيقية بحذف أو تعديل أو إعادة ترتيب يخالف الواقع. وكلاهما من أخطر الانتهاكات لأنه يضرب مصداقية البحث في الصميم. (Resnik, 2020)

مثال توضيحي: لو أن الباحثة لم تتمكن من جمع سوى 22 استبانة من أصل العينة المستهدفة البالغة 30، فأضافت بيانات وهمية لثماني استبانات لإكمال العدد، فإن ذلك تلفيق صريح. وكذلك لو عدلت بعض القيم الإحصائية لتحسين دلالة العلاقة بين المتغيرات، فهذا تزوير ينسف موثوقية كامل التحليل.

✍ التحيز (Bias)

التحيز هو ميل منهجي يؤثر في تصميم البحث أو جمع بياناته أو تحليلها أو تفسيرها، بصورة تُبدها عن الموضوعية. وقد يكون التحيز واعياً أو غير واعٍ، وقد ينشأ من قناعات الباحث المسبقة أو من ضغوط جهة ممولة أو من طريقة صياغة الأسئلة نفسها.

مثال توضيحي: لو صاغت الباحثة بنود الاستبانة بصورة موجهة، مثل "ألا توافق على أن الاقتصاد الدائري يحسن كفاءة الموارد؟"، فإن هذه الصياغة تدفع المشارك نحو إجابة معينة، وتدخل تحيزاً في البيانات. والصياغة الموضوعية المحايدة باستخدام مقياس ليكرت المتوازن هي ما يحد من هذا التحيز.

✍ انتهاك الخصوصية (Violation of Privacy)

يعني انتهاك الخصوصية كشف معلومات خاصة بالمشاركين أو استخدامها بصورة تتجاوز ما وافقوا عليه، أو جمع بيانات حساسة دون مبرر بحثي، أو تخزينها بطريقة غير آمنة تتيح وصول غير المخولين إليها.

مثال توضيحي: لو احتفظت الباحثة بتسجيلات المقابلات على جهاز غير محمي بكلمة مرور، أو شاركت أسماء المشاركين الحقيقية مع زملاء غير معنيين بالبحث، فإن ذلك يمثل انتهاكاً للخصوصية حتى لو لم تكن هناك نية للإضرار.

✍ تضارب المصالح (Conflict of Interest)

يحدث تضارب المصالح عندما تتداخل مصلحة شخصية أو مالية أو مهنية للباحث مع موضوعية البحث أو نزاهته، بصورة قد تؤثر في قراراته دون إفصاح. ويقتضي السلوك الأخلاقي الإفصاح عن أي تضارب محتمل (American Psychological Association [APA], 2017).

مثال توضيحي: لو كانت الباحثة تعمل مستشارة لإحدى شركات المقاولات التي شملتها العينة، أو كانت تتلقى تمويلاً من جهة لها مصلحة في إظهار نتائج إيجابية حول الاقتصاد الدائري، فإن عليها الإفصاح عن ذلك صراحةً، لأن إخفاءه قد يُلقي ظلالاً على حيادية النتائج.

✍️ قضايا إضافية

تشمل القضايا الأخرى مسائل مثل النشر المكرر (Duplicate Publication)، وسوء نسبة التأليف (Authorship Misconduct) بإدراج أسماء لم تسهم في البحث أو إغفال من أسهم فيه فعلاً، والإكراه على المشاركة، وإساءة استخدام موارد البحث. وتتطلب كل هذه القضايا وعياً أخلاقياً مستمراً من الباحث في جميع مراحل عمله.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لم تترك المؤسسات الأكاديمية والعلمية الالتزام الأخلاقي رهيناً بالضمير الفردي للباحث وحده، بل أنشأت أطراً تنظيمية وقواعد ولوائح تضبط الممارسة البحثية وتراقب الالتزام بها. ومن أبرز هذه الأطر لجان أخلاقيات البحث والمعايير الدولية للتوثيق والسلوك العلمي.

لجان أخلاقيات البحث (Institutional Review Boards – IRB)

تُعدّ لجان المراجعة المؤسسية (IRB) الآلية الرئيسية لضمان الالتزام الأخلاقي في الأبحاث التي تشمل مشاركين من البشر. وتتمثل مهمة هذه اللجان في مراجعة مقترحات البحث قبل بدء التنفيذ للتأكد من أن المخاطر على المشاركين مُقلّلة إلى أدنى حد وأنها معقولة قياساً بالمنافع المتوقعة، وأن المشاركين يقدّمون موافقة مستنيرة، وأن حقوقهم ورفاهيتهم مصونة. (Enfield & Truwit, 2008) وتستند هذه اللجان في عملها إلى ثلاثة مبادئ أخلاقية جوهرية مستمدة من "تقرير بلمونت" (Belmont Report) ("، هي: احترام الأشخاص (Respect for Persons)، والإحسان (Beneficence) بتعظيم المنافع وتقليل الأضرار، والعدالة (Justice) في توزيع أعباء البحث ومنافعه.

وتكمن أهمية هذه اللجان في تنظيم العملية البحثية من خلال توفير مراجعة مستقلة ومحيدة تسبق التنفيذ، بما يحمي المشاركين من أي ممارسات قد تضرّ بهم، ويحمي الباحث والمؤسسة من المساءلة القانونية والأخلاقية. وفي السياق الأكاديمي للدراسة الحالية، ينبغي على الباحثة الحصول على موافقة الجهة المختصة بأخلاقيات البحث في جامعتها قبل البدء في جمع البيانات الميدانية، وتقديم نموذج الموافقة المستنيرة وأدوات البحث للمراجعة.

دليل APA والمعايير الدولية

يُعدّ دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) من أكثر معايير التوثيق والسلوك العلمي انتشاراً في العلوم الإنسانية والاجتماعية والإدارية. ولا يقتصر هذا الدليل على قواعد التوثيق الببليوغرافي، بل يتضمّن مدونة سلوك أخلاقية

تتناول قضايا مثل الموافقة المستنيرة، وتجنّب الانتحال، والإفصاح عن تضارب المصالح، وقواعد نسبة التأليف (APA, 2017). وتُلزم هذه المعايير الباحث بالإسناد الصحيح لكل فكرة مقتبسة، وبالشفافية في عرض المنهجية، وبالأمانة في تمثيل النتائج.

وتكمن أهمية هذه القواعد واللوائح في أنها تحوّل المبادئ الأخلاقية المجردة إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق والمراقبة، وتوفّر لغة مشتركة بين الباحثين تضمن اتساق الممارسات وقابلية التحقق منها. فالتوثيق وفق نمط APA، الذي تعتمد عليه الدراسة الحالية، ليس مجرد شكل تنظيمي، بل هو تجسيد عملي لمبدأ الأمانة العلمية واحترام جهود الباحثين السابقين. كما توفّر هذه المعايير حماية للباحث من تهمة الانتحال، وتتيح للقارئ الرجوع إلى المصادر الأصلية والتحقق منها والبناء عليها.

وإلى جانب هذه الأطر، توجد موائيق ومعايير دولية أخرى مثل إعلان هلسنكي (Declaration of Helsinki) الخاص بالأبحاث الطبية، ومبادئ النزاهة العلمية الصادرة عن مكتب نزاهة البحث (ORI)، إضافة إلى لوائح أخلاقيات البحث في الجامعات والمؤسسات البحثية، التي تشكّل بمجموعها منظومة متكاملة لضبط الممارسة البحثية وحماية أطرافها.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يمثّل هذا الجزء جوهر التقرير، إذ ينتقل من العرض النظري للمبادئ والقواعد إلى تطبيقها العملي المفصّل على موضوع الدراسة الحالية: "دور إدارة مشاريع الاقتصاد الدائري في قطاع البناء والهدم في تحقيق نظام تسليم مشروع متكامل". وتعتمد هذه الدراسة منهجاً مختلطاً يجمع بين استبانة كمية موجهة لشركات المقاولات ومهندسي ومديري المشاريع، ومقابلات نوعية شبه منظمة مع خبراء في إدارة المشاريع والاقتصاد الدائري، ضمن مجتمع دراسة في قطاع البناء والهدم بالمملكة العربية السعودية، بعينة قوامها نحو 30 مشاركاً/مؤسسة. وفيما يلي تحليل تطبيقي لكيفية مراعاة الاعتبارات الأخلاقية في كل مرحلة.

الحصول على الموافقة المستنيرة

تتطلب هذه الدراسة، لكونها تتعامل مع مشاركين من البشر عبر الاستبانة والمقابلات، الحصول على موافقة مستنيرة من كل مشارك قبل إشراكه. وستلتزم الباحثة بإعداد نموذج موافقة مستنيرة يُرفق بمقدمة الاستبانة، ويُعرض شفهيّاً قبل بدء كل مقابلة. ويتضمّن هذا النموذج توضيح هدف الدراسة الأكاديمي، وطبيعة مشاركة الفرد ومدتها المتوقعة، والتأكيد على أن المشاركة طوعية تماماً، وأن للمشارك الحق في رفض الإجابة عن أي سؤال أو الانسحاب في أي مرحلة دون أي تبعات. وفي حالة المقابلات النوعية، ستحرص الباحثة على الحصول على موافقة صريحة وإضافة بشأن التسجيل الصوتي قبل تشغيل أي جهاز تسجيل. وهذا التطبيق يجسّد مبدأ احترام استقلالية الأفراد، ويتسق مع معايير لجان أخلاقيات البحث.

الحفاظ على السرية وحماية الخصوصية

نظراً لأن العينة صغيرة نسبياً (نحو 30 مشاركاً) وتنتمي إلى قطاع محدد في سياق جغرافي معين (المملكة العربية السعودية)، فإن خطر التعرف على هوية المشاركين يكون مرتفعاً، خاصة في المقابلات النوعية مع القادة

والمديرين. ولذلك ستعتمد الباحثة إجراءات مشددة لحماية السرية، أبرزها: ترميز هويات المشاركين والمؤسسات باستخدام رموز بديلة (مثل "المشارك أ"، "شركة مقاولات 3") بدلاً من الأسماء الحقيقية، وعرض النتائج بصورة مجمعة كلما أمكن لتجنب إمكانية الاستدلال على فرد بعينه، وحذف أي تفاصيل تعريفية دقيقة (مثل أسماء المشاريع أو المواقع المميزة) عند الاقتباس من المقابلات. كما ستُخزّن البيانات والتسجيلات في ملفات محمية بكلمة مرور، ولن تتاح إلا للباحثة والمشرّفين، وستُتلف التسجيلات الأصلية بعد انتهاء التحليل والاعتماد. وهذا التطبيق يجسّد مبدأ السرية ويحمي المشاركين من أي ضرر مهني محتمل قد ينشأ عن كشف آرائهم الصريحة حول ممارسات مؤسساتهم.

ضمان الأمانة العلمية والموضوعية في جمع البيانات وتحليلها

ستلتزم الباحثة بالأمانة التامة في تسجيل بيانات الاستبانة والمقابلات كما وردت فعلاً، دون حذف أو تعديل أو إضافة. وفي التحليل الكمي باستخدام برامج مثل SPSS و PLS-SEM، ستعرض النتائج كما تشير إليها المعطيات، بما في ذلك النتائج التي قد تخالف الفرضية الرئيسية أو الفرضيات الفرعية، لأن إخفاء النتائج المخالفة أو "تجميل" القيم الإحصائية يُعدّ تزويراً ينسف موثوقية الدراسة. وفي التحليل النوعي، ستُحلّل المقابلات بطريقة تعكس وجهات نظر المشاركين الفعلية، لا تصوّرات الباحثة المسبقة. ولمواجهة خطر التحيز التأكيدي الناتج عن قناعة الباحثة بأهمية الاقتصاد الدائري، ستعتمد الدراسة على تثليث المصادر (Triangulation) من خلال الجمع بين البيانات الكمية والنوعية وتحليل الوثائق، وهو ما يعزّز موضوعية النتائج ويحدّ من الانحيازات المنهجية كما أشير إليه في فصل المنهجية.

تجنّب الانتحال وتضارب المصالح

سُيُنَى الإطار النظري ومراجعة الأدبيات في الدراسة على إسناد دقيق لكل فكرة ونتيجة إلى مصادرها الأصلية وفق نمط APA ، مع التمييز الواضح بين الاقتباس المباشر (بين علامتي تنصيص) وإعادة الصياغة (مع التوثيق). فالدراسة تستند إلى مجموعة واسعة من المراجع العربية والأجنبية، مثل دراسات Purchase et al. (2021) ، و Finamore و Oltean-Dumbrava (2024) ، و Swarnakar و Khalfan (2024) ، وغيرها، ويقتضي الالتزام الأخلاقي نسبة كل فكرة مأخوذة من هذه الأعمال إلى أصحابها بدقة، وتجنّب أي شكل من أشكال الانتحال الحرفي أو المقنّع. كما ستفصح الباحثة عن أي علاقة مهنية أو مالية محتملة قد تربطها بأي من المؤسسات المشمولة بالعينة، إن وُجدت، حفاظاً على شفافية البحث وحياديته.

تحليل المخاطر المحتملة وسبل التخفيف منها

تتطوي الدراسة على مخاطر محدودة نسبياً لكونها لا تتعامل مع بيانات طبية أو فئات هشة، غير أن أبرز المخاطر المحتملة هو الضرر المهني الذي قد يلحق بمشارك إذا كشفت آراؤه النقدية حول ممارسات مؤسسته. وتُعالج هذه المخاطرة عبر إجراءات السرية والترميز المذكورة سابقاً. وهناك خطر منهجي آخر يتمثل في محدودية الاستجابة أو صعوبة الوصول إلى خبراء ذوي خبرة مباشرة، وقد أشارت الباحثة في فصل المنهجية إلى معالجة هذا التحدي عبر تعدد مصادر البيانات واستخدام أكثر من أداة بحثية لدعم النتائج. ومن الناحية الأخلاقية، فإن الاعتراف الصريح

بهذه القيود في الدراسة يُعدّ في حد ذاته ممارسة أخلاقية تجسّد الأمانة والشفافية، لأنها تمنع المبالغة في تعميم النتائج وتوضح للقارئ حدود ما يمكن استخلاصه منها.

الالتزام الأخلاقي في عرض النتائج وتعميمها

بالنظر إلى أن عينة الدراسة صغيرة ومحدودة جغرافياً بالمملكة العربية السعودية، فإن الأمانة العلمية تقتضي عدم تعميم النتائج على سياقات أخرى قد تختلف في أنظمتها التنظيمية والبيئية. وستحرص الباحثة على عرض النتائج في حدود ما يسمح به حجم العينة ونطاقها، وربطها بوضوح بالحدود المكانية والبشرية والموضوعية المعلنة في الدراسة. وهذا التطبيق يجسّد مبدأي الموضوعية والأمانة العلمية معاً، ويحمي القارئ ومتخذي القرار من بناء سياسات على نتائج أوسع مما تحتمله الدراسة فعلاً.

ويتضح من هذا التحليل التطبيقي أن أخلاقيات البحث ليست طبقة خارجية تُضاف إلى الدراسة، بل هي منظومة متغلّغة في كل مرحلة من مراحلها، من تصميم الأدوات وجمع البيانات إلى التحليل وعرض النتائج. وهذا الترابط بين سلامة المنهج والالتزام الأخلاقي هو ما يمنح الدراسة الحالية مصداقيتها وقيمتها العلمية، ويؤهلها للإسهام في سدّ الفجوة المعرفية التي تستهدفها حول الربط بين ممارسات الاقتصاد الدائري وإدارة المشاريع الاستراتيجية.

سابعاً: الخاتمة

تناول هذا التقرير أخلاقيات البحث العلمي بوصفها الإطار القيمي الذي يضبط سلوك الباحث في جميع مراحل عمله، وطبّقها على موضوع الدراسة المتعلق بدور إدارة مشاريع الاقتصاد الدائري في قطاع البناء والهدم في تحقيق نظام تسليم مشروع متكامل. وقد تبين من خلال العرض أن الأخلاقيات ليست عبئاً إجرائياً، بل هي شرط جوهري لجودة البحث وموثوقيته ومصداقيته، إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدقة النتائج وحماية المشاركين وصون الثقة داخل المجتمع العلمي.

وقد استعرض التقرير المبادئ الأساسية المتمثلة في الأمانة العلمية والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة، مع توضيح كل منها بمثال تطبيقي. كما حلّل أبرز القضايا الأخلاقية كالانتحال وتزوير البيانات والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح، وبيّن دور الأطر التنظيمية كجان أخلاقيات البحث (IRB) ومعايير دليل APA في تنظيم العملية البحثية وحماية أطرافها.

وأبرز الجزء التطبيقي أن الالتزام الأخلاقي في الدراسة الحالية يتجسّد في الحصول على موافقة مستنيرة من المشاركين، وحماية سريتهم وخصوصيتهم عبر الترميز والتخزين الآمن، وضمان الأمانة والموضوعية في جمع البيانات وتحليلها باستخدام التثليث المنهجي، وتجنّب الانتحال عبر الإسناد الدقيق وفق نمط APA، والاعتراف الصريح بحدود الدراسة ومخاطرها المحتملة وعدم المبالغة في تعميم نتائجها.

وخلاصة القول إن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي يمثل ضمانة أساسية لإنتاج معرفة موثوقة وذات قيمة، وحماية للأفراد والمجتمع، وصوناً لسمعة الباحث ومؤسسته. ويبقى هذا الالتزام مسؤولية مستمرة ينبغي أن تترسّخ في وعي الباحث وممارسته في الدراسات المستقبلية، بحيث تتكامل سلامة الإجراء المنهجي مع نزاهة السلوك الأخلاقي في إطار واحد قوامه السعي الصادق وراء المعرفة وخدمة الإنسان والبيئة.

ثامناً: المراجع

المراجع العربية

البكل، أ.، ومطاوع، ر. (2023). الاقتصاد الدائري بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة للاقتصاد المصري. *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية*، 160 (3)، 194-.

<https://doi.org/10.21608/psej.2023.198295.1054>

دودين، أ. ي. (2012). *إدارة المشاريع* (ط. عربية). عمان: اليازوري.

رحموني، ت. م.، وكاليونجواو غلو، ب. ب. (2025). دراسة مقارنة نوعية بين الاقتصاد الدائري ونظام تصنيف الهرم الأخضر لإدارة نفايات البناء والهدم في الجزائر. *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث*، 11 (4)، 71-83.

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.T041125>

غالب، ف. (2021). الاقتصاد الدائري: مفاهيم وتجارب مختارة. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، 8 (2)، 444-459.

المراجع الأجنبية

American Psychological Association. (2017). *Ethical principles of psychologists and code of conduct* (2002, amended 2017). <https://www.apa.org/ethics/code>

Enfield, K. B., & Truwit, J. D. (2008). The purpose, composition, and function of an institutional review board: Balancing priorities. *Respiratory Care*, 53(10), 1330–1336.

Finamore, M., & Oltean-Dumbrava, C. (2024). Circular economy in construction—Findings from a literature review. *Heliyon*, 10(15), e34647. <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2024.e34647>

Purchase, C. K., Al Zulayq, D. M., O'Brien, B. T., Kowalewski, M. J., Berenjian, A., Tarighaleslami, A. H., & Seifan, M. (2021). Circular economy of construction and demolition waste: A literature review on lessons, challenges, and benefits. *Materials*, 15(1), 76. <https://doi.org/10.3390/ma15010076>

Resnik, D. B. (2020). *What is ethics in research and why is it important?* National Institute of Environmental Health Sciences. <https://www.niehs.nih.gov/research/resources/bioethics/whatis>

Roig, M. (2015). *Avoiding plagiarism, self-plagiarism, and other questionable writing practices: A guide to ethical writing*. Office of Research Integrity (ORI), U.S. Department of Health and Human Services.

Swarnakar, V., & Khalfan, M. (2024). Circular economy in construction and demolition waste management: An in-depth review and future perspectives in the construction sector. *Smart and Sustainable Built Environment*. <https://doi.org/10.1108/SASBE-02-2024-0056>